جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٤١)

أبعاد توازن السوق العالمى للنفط

اعداد

د. حسن عبد العزيز حسن

فبراير ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

أبعـــاد توازن السوق العالمى للنفط

اعداد الدكتور/ حسن عبد العزيز حسن

المحتويـــــات

	رقم الصفحه
تقـــديـــــم	
طبيعة سلعة النفط فى السوق العالمى	١
هيكل السوق العالمى للنفط	٦
جهـــاز التسعيـــر	١٠
المتغيرات التى تؤثر على استقرار السوق خلال الاجل القصير	١٩
ضوابط التحكم فى استقرار السوق خلال الاجل القصير	٣٠
ـ مدى مرونة دول الاوبك على التحكم فى العرض	٣١
ـ الأداره السليمه للمخزون	٥١
النتائـــج	٥٤
المراجـــع	٥٨

أبعاد توازن السوق العالمي للنفط

تقديم :-

شهد السوق العالمي للنفط خلال العشر سنوات الاخيرة ، تصاعدافي أسعار النفط ،مصحوبا بفترات شح في المعروض ، معقوبة بوفرة في الامدادات،وتراجع في الاسعار • وقد تكررت هذه الظاهرة من شح الي وفرة في الامدادات اكثر من مرة خلال الفترة القصيرة الماضية ، بما يدعونا الى النظر اليها بعين الاعتبار• فتفهمنا للماضي ،بما يعرضه من تجارب الخطأ والصواب ، شرط ضروري للسير مستقبلا على الطريق السليم • وهو ما تسعى لتحقيقه الدراسة الحالية ، حيث تركز من خلال تحليل تجربة العقد الماضي على توضيح أبعاد توازن السوق العالمي للنفط خلال الاجل القصير ، بما يمدنا باللازم اتباعه للعمل على المحافظة على استقرار السوق خلال المستقبل القريب •

ولكي يمكن فهم تلك الابعاد ، التي تسيطر على توازن السوق العالمي للنفط ،تمهد الدراسة في البداية بشرح لطبيعة سلعة النفط في السوق العالمي، وتوضح هيكل هذا السوق ، وميكانيكية جهاز التسعير القائم فيه • تعقب ذلك بالدخول الى بيان المتغيرات التي تؤثر على استقرار السوق ، ثم تنتقل الى دراسة ما يحكم تلك المتغيرات من ضوابط تعمل على استقراره • وتختتم الدراسة باستخلاص التوصيات التي يمكن ان تساهم في الاستقرارالقصير الاجل للسوق •

طبيعة سلعة النفط في السوق العالمي

١• القابلية للنفاد : وهذا يعني أن ما يتوفر من النفط في الطبيعة محدود بكميات معينة ، طبقا للسائد والمتوقع من مستويات التكلفة ، والمعرفة التقنية • فما يستخرج من نفط لا يمكن تعويضه بمثله ، الا بجهد استكشافي ، قد ينجح في العثور على قدر آخر في مكان آخر ، و قد لا ينجح • فللمحافظة على الاحتياطيات من النفط ، يستلزم الامر القيام باستثمارات هائلة ، تتصاعد مقاديرها مع الزمن ، نتيجة لارتفاع المخاطر التي تصاحب صناعة النفط ، وتزايدها مع الانتقال من الاماكن الاكثر وفرة نفطية الى الاقل وفرة والاكثر صعوبة ، والتي تتزايد فيها احتمالات عدم العثور عليه •

وتعني هذه القابلية للنفاد لبلد معين مصدر للنفط ، أنه باستخراج هذه الثروة الكامنة تحت الارض ، وتصديرها لفترة معينة - قد تطول أو تقصر على حسب كميات الاحتياطي المتوفرة ، وما يضاف اليها ، ومعدلات استنزافها - يتم بعدها نضوب مكامنها ، دون أن تحل محلها مكامن أخرى في أراضيها . وفي ذلك تختلف طبيعة سلعة النفط ، الداخلة في التجارة الدولية ، عن طبيعة أي مادة خام أخرى مصدرة ، يتم انتاجها بصورة دورية متجددة . ويمكن ادراك اهمية الطبيعة الاستنفادية للنفط ، اذا ما علمنا كذلك بأن الدول المصدرة لها ، هي في العالم دول المنتج التصديري الواحد .

٢. التجانس والتنوع : يتصف النفط في صورته الخام بالنمطية ، فهو يتكون من عنصري الهيدروجين والكربون (باعتباره نوع من الهيدروكربونات العضوية) ، الا أن هذه النمطية أو التجانس ليست كاملة ،فتتعدد أنواعه حسب التركيب الجزئي له . فترتفع كثافته ، وتقل جودته، بارتفاع نسبة عنصر الكربون الى عنصر الهيدروجين . وقد تعلق به شوائب كالمياه والاملاح والرمال ، كما قد ترتفع فيه نسبة الكبريت أو المواد الشمعية . وكلما كان النفط مشوبا ، كلما قلت جودته بصفة عامة ، وانعكس ذلك على السعر الخاص به .

وباختلاف التركيب الجزئي للنفط الخام ، تختلف خصائص ونسبة ما يمكن أن نحصل عليه من منتجات غازية وسوائل خفيفة وأخرى متوسطة وثقيلة عن طريق التقطير (التكرير) الاولى . ولتغيير نسب تلك المشتقات طبقا لمتطلبات السوق ، يستلزم مرور بعض المشتقات على عمليات تقطير وتصنيع اضافية . وترتفع التكاليف الاستثمارية والتكاليف الجارية لتلك العمليات ، اذا ما أعدت التركيبات الآلية لاستخدام خامات منخفضة الجودة (مرتفعة الكثافة ومرتفعة في نسبة الكبريت) .

ويندر استخدام النفط في صورته الخام* ، وانما يتم تقطيره وتصنيعه الى العديد من المنتجات النفطية ، الذي يمثل الطلب عليها الطلب النهائي على خام النفط . وبالتالي نجد ان الطلب على خام النفط يمثل "طلبا مشتقا" .

---

* باستثناء في توليد الكهرباء في بعض المحطات باليابان

٠٣ العلاقة بالمصادر الاخرى للطاقة : يرتبط النفط ، وبخاصة مشتقاته ، بغيره من مصادر الطاقة بالعديد من العلاقات التشابكية • فهناك العلاقة التنافسية ، وكذلك علاقة الانتاج المشترك ، وأخيرا علاقة الاشتقاق • فبالنسبة للعلاقة التنافسية ، نجدها تقوم على اساس الاختلاف النسبي في التكلفة ، "و/أو" كفاءة استخدام النفط (أو بمعنى أصح أحد مشتقاته) مقارنا بغيره من مصادر الطاقة • فينحصر التنافس في بعض الاستخدامات على التكلفة ، مثال حالة انتاج البخار في الوحدات الانتاجية الكبيرة ،فهنا يتم المفاضلة بمقارنة التكلفة التي يتم تحملها ، نتيجة استخدام المصادر المختلفة لانتاج وحدة حرارية • ولكن في بعض الاستخدامات الاخرى ، نجد أن أساس المفاضلة ينحصر اساسا في نوع الخدمة ، مثل استخدام الجازولين كوقود لسيارات الركوب ، واستخدام الكهرباء في الانارة • ومن الناحية التاريخية ، نجد ان النفط قد تمتع بمزايا أساسية كوقود بالمقارنة بغيره من مصادر الطاقة ، مثل الفحم وحديثا الطاقة النووية • فهو سهل النقل ، نظيف لا يترتب على استخدامه تلوث في البيئة ، ويمكن بتكريره الحصول على العديد من المنتجات ، التي تخدم اسواقا وأغراضا متعددة ، كما أن له محتوى أعلى للطاقة في حجم معين • وعلاوة على ذلك ، فقد كان يتميز بانخفاض الثمن طوال عقدي الخمسينات والستينات ، مما أدى الى الاعتماد عليه ، وتصميم معدات وآليات الصناعة وأجهزة الاستخدام المنزلي والمرافق والانشاءات على أساس استخدامه ، وبالتالي نجد انه من بعد ارتفاع اسعاره خلال السبعينات ، أصبح يلزم لاحلاله بغيره من المصادر البديلة ، القيام باستثمارات هائلة في مجالات كثيرة ، مثل محطات توليد الكهرباء ، وأفران المصانع ونظم التدفئة • وغير خاف ما يصاحب ذلك من تغير في العادات المعيشية ، وما يقترن به من مشاكل اجتماعية وسياسية •

وهناك علاقة انتاج مشترك بين النفط والغاز المصاحب ، فانتاج الاول لابد أن يصاحبه انتاج الثاني • وكل من مصدري الطاقة له طبيعته المختلفة ، وسوقه المختلف • وينطبق الوضع نفسه على المشتقات المتعددة للنفط ، وان كان يمكن التحكم الى حد ما في نسب انتاجها في المصافي المتقدمة ،اذا ما كان هناك مبرر لتحمل تكلفة أعلى •

وكذلك توجد علاقة اشتقاق ما بين النفط ومصدر ثانوي مثل الكهرباء ، وكذلك ما بين المنتجات النفطية ذاتها وخام النفط ، وما بين المشتقات النفطية الاثقل والاخرى الاقل كثافة • والحكمة من تحويل مصدر طاقة الى غيره ،

هو ما ينصف به الاخير من سهولة أكبر في المناولة والنقل والاستعمال ، ولما يوفر فيه من صفات افضل . ويلاحظ أنه بقدر تقدم الاقتصاد بدولة معينة ، وتعقد عملياته الانتاجية ، بقدر احتياجه الى نسبة أكبر من مصادر الطاقة ، التي تواجه استخدامات أكثر تفصيلا ودقة . ويعمل هذا على خدمة الطلبات الخاصة للمستهلك ، وخفض درجة المنافسة بين المصادر المختلفة للطاقة ، ولكن على حساب رفع خسائر التحويل .

ويترتب على العلاقات السابقة بين مصادر الطاقة ، سواء كانت تنافسية أو انتاج مشترك أو اشتقاق ، العديد من العلاقات السعرية المتشابكة ، فتغير سعر أي مصدر من مصادر الطاقة ، يؤثر على اسعار المصادر الاخرى ، بسلسلة من التغييرات ، التي قد لا يسهل دائما التنبؤ بها، خاصة وانه وان اشتركت بعض مصادر الطاقة في مجال الاستخدام ، الا ان كلا منها يمر بصناعة تختلف كلية عن الاخرى ، في ظروفها الفنية ، وفي طبيعة سوقها . فقد يسود احداها سوق احتكاري ، ويسود الاخرى سوق تنافسي لأكثر من موزع . ومن هنا نجد ان درجة انعكاس تغير اسعار بعض مصادر الطاقة على اسعار المصادر الاخرى، يخضع للعديد من التفاصيل ، التي قد يصعب حصرها .

٤. الطبيعة الدولية : يعتمد النفط في نموه على التجارة الدولية ، فباستثناء الاتحاد السوفيتي ولدرجة أقل الولايات المتحدة الامريكية لدخولها منذ نهاية الستينات تجارة النفط العالمية ، وذلك لما يتوفر بهما من امكانيات نفطية كبيرة ، ولما يتمتعان به من استهلاك داخلي كبير، جعلهما يعتمدان على امكانياتهما الداخلية لفترة طويلة - ولا يزال الاتحاد السوفيتي يعتبر مصدرا صافيا . نجد أن توفر النفط بكميات كبيرة ، قد وجد في مناطق منخفضة الاستهلاك ، بسبب تخلفها الاقتصادي . وان الاستهلاك الكبير ، يتم في المناطق المتقدمة صناعيا ، والتي لا يتوفر فيها النفط بكميات كافية* . ومن ثم نجد ان تجارة النفط الدولية تحتل أهمية كبيرة ، خاصة من منطقة الشرق الاوسط الى أوربا الغربية واليابان ، ومن الشرق الاوسط ومنطقة امريكا الوسطى الى الولايات المتحدة الامريكية .

---

* أنظر : فاضل الجلبي - التطورات الاساسية لهيكل صناعة النفط العالمية - دراسات مختارة في الصناعات النفطية - الاوابك - الدورة الثانية لاساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٨ - الكويت - ١٩٧٩ - ص ١٩ .

هذه الطبيعة الدولية تجعل ما يحدث من تغيرات هيكلية في صناعة النفط ، لا يقتصر أثره على عدد محدود من الدول ، بل يمتد بآثاره الى جميع انحاء العالم • كما ان لما يحدث من تغيرات دولية هامة ، أثره الواضح على صناعة النفط •

٥• الطبيعة التنموية الاستراتيجية : تستخدم مصادر الطاقة وبالذات النفط في كل الانشطة الانتاجية والخدمية ، وكذلك فيما ينفق من دخل عائلي لتلبية احتياجات الاستهلاك الفردي والعائلي • فتعد الطاقة احدى المدخلات الهامة في مجالات الانتاج والاستهلاك للمجتمعات الحديثة • فالطاقة بما تتمتع به من هذه الطبيعة الانتشارية ، تدفع البعض الى اعتبارها ذات طبيعة مثيلة "للعمل" ، أكثر من كونها واحدة من الموارد الطبيعية • ومن هنا تتضح أهمية أي عجز في عرض الطاقة ، أو تغير في أسعارها ، وبصفة خاصة النفط - لاحتلاله المركز الاول بين مصادر الطاقة الاخرى من حيث الاستخدام - على الانشطة الانتاجية والخدمية ، وعلى عمليات التنمية بصفة عامة ، ومستوى معيشة الافراد• هذا وان كان الطلب على النفط الخام طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية ، فكذلك يعد الطلب على المنتجات النفطية طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات والخدمات التي تدخل المنتجات النفطية في انتاجها ، أو تقديمها للمنتج أو المستهلك النهائي • وهكذا تتشعب الآثار التي يمكن ان تترتب على اي تغير في ظروف صناعة النفط، وتمتد ابعادها الى القطاعات الانتاجية والخدمية والاستهلاكية ، تلك الآثار التي قد يصعب قياسها مقدما • كما يتأثر سوق النفط بالمثل بما تفعه حكومات الدول المستهلكة من سياسات وقيود على استخدام الطاقة ، ويصعب كذلك قياس الاثر الكمي لهذه السياسات مقدما •

ونظرا لهذه الاهمية التنموية المتشعبة للنفط ، نجد انه ليس غريبا ان يرتبط النفط بالعلاقات السياسية الدولية وصراع القوى ، لضمان امدادات النفط ، واعتدال واستقرار اسعارها ، وبالتالي للحفاظ على الاوضاع والانظمة الاقتصادية والسياسية القائمة •

٦• الطبيعة التكاملية والكثافة الرأسمالية والتكنولوجية المرتفعة : تتطلب صناعة النفط القيام باستثمارات هائلة ، واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في كل مرحلة من المراحل ، التي تبدأ من عمليات الاستكشاف ثم الاستخراج والنقل والتخزين ومن بعد ذلك التكرير والتخزين والنقل والتوزيع• وهذا يستدعي ان يتم الربط بين حجم وتوقيت الاستثمار في كل مرحلة ، بحجم السوق المرتبط بالنشاط الانتاجي او الاستهلاكي للمرحلة الذي تليه ،وبالتالي

يعتمد على احجام الاستثمارات التي تتم في المراحل التالية . كما أنه لا بد ان يتم الربط بين حجم وتوقيت الاستثمارات في كل مرحلة تالية ، بحجم وتوقيت الاستثمارات في المراحل السابقة ، التي تعد المدخلات اللازمة لها . فالارتفاع في التكاليف الاستثمارية للمراحل المتتابعة ، والحاجة الى الاحجام الكبيرة للانتاج ،وضرورات الاستغلال الكامل لهذه الطاقات ، أدت تاريخيا الى ظهور التكامل الرأسي في صناعة النفط .

وعلى عكس التكاليف الرأسمالية ، نجد أن التكاليف الجارية للتشغيل - أو بالذات التكاليف الحدية في الاجل القصير - تعد منخفضة جدا . هذه الخاصية تستلزم أن يوجد تفاهم أو اتفاق بين المنتجين ، حتى لا يؤدي التنافس خلال الاجل القصير الى خفض الاسعار الى ما يقرب من الكلفة الحدية للتشغيل ، ليتم استبعاد بعض المنافسين ، وذلك مثلما حدث في حرب الاسعار بين الشركات الكبرى في عقد العشرينات . ومن ثم فكما تقتضي طبيعة صناعة النفط وجود نوع من التكامل الرأسي ، فكذلك تستلزم أن يوجد نوع من التفاهم بين المنتجين ، الذي يأخذ في أفضل صوره شكل التكامل الافقي .

فالطبيعة الدولية لصناعة النفط ، علاوة على الطبيعة التكاملية ، أدتا في السابق الى ظهور الشركات الدولية المتكاملة الكبرى ، أو ما يطلق عليها بالشقيقات السبع التي اقتسمت فيما بينها النشاط العالمي لصناعة النفط خارج الولايات المتحدة الامريكية بجميع مراحله .

هيكل السوق العالمي للنفط

تميز السوق العالمي للنفط - خارج الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي - منذ مطلع القرن العشرين حتى ما بعد منتصفه ، بما وجد بالصناعة من تكامل رأسي وافقي ، ممثلا في قيام الشركات الكبرى الاحتكارية للبترول بجميع مراحل الصناعة ، من الاستكشاف والانتاج والنقل والتخزين الى التكرير، والتوزيع ، ودخول تلك الشركات الكبرى المناطق المنتجة بصورة جماعية ، بتأليف شركات مشتركة ، يقتصر دورها على استخراج وتهيئة النفط الخام، وتقديمه للشركات المشاركة بسعر التكلفة مضافا اليه ما يغطي النفقات الادارية . فلقد عمل هذا التنظيم المتكامل رأسيا وأفقيا لصناعة

النفط العالمية على التنسيق بين القرارات الاستثمارية للمراحل المتتالية للصناعة ، واشتراك الشركات السبع الكبرى في معظم المناطق الانتاجية ، بحيث كان في الامكان برمجة المنتج من خام النفط - من مختلف المناطق الانتاجية - بما يتلاءم مع طاقات النقل والتخزين والتكرير وشبكات التوزيع وحاجات الاستهلاك على النطاق العالمي * .

تلك السيطرة المحكمة للشركات الكبرى الاحتكارية للبترول ، قد أدت الى استقرار سوق النفط ، بالتحكم في المعروض ، والداخل منه في التجارة الدولية بما يتوازن مع الطلب عليه . وان كان ذلك لا يمثل سوق للنفط الخام بالمعنى الصحيح ، فلقد انحصر التبادل الدولي في قنوات داخلية ،تحت سيطرة وتحكم الشركات الكبرى الاحتكارية ، بحيث كان يتم فيها التوازن بين الانتاج والطلب على المستوى الكلي للعدد المحدود من شركات النفط الكبرى . ولقد تحققت تلك السيطرة نتيجة للاتفاقيات التي عقدت بين الشركات الكبرى منذ اواخر عقد العشرينات ، عقب المنافسة الشديدة التي حدثت فيما بينها في بداية ذلك العقد ، وأدت الى دخولها في حرب للاسعار .

هذا وقد حدث بعض الخلخلة التدريجية في تلك السيطرة خلال عقدي الخمسينات والستينات ،بما أدى الى وجود بائعين ومشترين خارج التكتل الاحتكاري لشركات النفط الكبرى ،فلقد امتد نشاط شركات البترول الامريكية المستقلة الى خارج الولايات المتحدة ، وتكونت شركات البترول الوطنية ببعض الدول الاوربية المستوردة ،ودخلت تلك الشركات الى مناطق الانتاج الجديدة ، ومن ثم دخلت السوق كبائعة ومشترية . علاوة على دخول الاتحاد السوفيتي للسوق كبائع للنفط الخام ، وأحيانا كبائع ومشتر ، مما أدى الى وجود سوق حر للنفط . وان كان حجمه بقى صغيرا لفترة طويلة ، لا يتعدى ١٠٪ من حجم النفط الداخل في التجارة الدولية **، الا أن وجوده قد شجع في حد ذاته حكومات الدول المنتجة على الاتجاه نحو السيطرة على منابع الانتاج بها ، لتوفر حد أدنى من منافذ التسويق ، يمكن ان تصرف من خلالها انتاجها .

---

* أنظر المرجع السابق ص ٢٣ : ٢٧

** المرجع السابق ص ٤٢ .

وولتر ليفي - النفط وانحطاط الغرب - عالم النفط - المجلد الثالث عشر - العدد الاول - ٩ أغسطس ١٩٨٠ - ص ٤ .

ومع بداية عقد السبعينات ازداد حجم التبادل خارج نطاق التكتل الاحتكاري ، وذلك مع زيادة أهمية الولايات المتحدة كمستوردة للنفط عن طريق الشركات المستقلة ، وزيادة استيراد دول اوربا الغربية ، خارج نطاق الشركات الكبرى الاحتكارية ، وكذلك زيادة أهمية مستوردات اوربا الشرقية. وفي نفس الوقت زاد عرض النفط خارج ذلك التكتل الاحتكاري ، بتولي حكومات الدو ل المنتجة السيطرة على الانتاج ، سواء بالتأميم الكلي لمنابع النفط أو التأميم الجزئي أو المشاركة أو التملك الرضائي . وهكذا نجد أن نصيب الشقيقات السبع في اجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام خارج العالم الشيوعي قد قل تدريجيا من ٦٢٪ في سنة ١٩٧٣ (٣٠ مليون برميل/يوم) الى ٤٧٪ في سنة ١٩٧٨ (٢٣ مليون برميل/يوم) ثم الى ٤١٪ في سنة ١٩٨١ (١٨ مليون برميل/يوم*) . وقد قلت بصورة أسرع حصصها العينية من النفط الخام (مقابل التملك والمشاركة) من ٥٤٪ في سنة ١٩٧٣ (٢٦ مليون برميل/يوم) الى ٢٦٪ في سنة ١٩٧٨ (١٣ مليون برميل/يوم) ، ٢٠٪ في سنة ١٩٨١ (٩ مليون برميل/ يوم*) . وان كانت حصتها من تجارة النفط العالمية لا تزال مرتفعة ، وان انخفضت من ٩٠٪ في ١٩٧٣ الى حوالي ٧٥٪ في ١٩٧٨ وأقل من ٤٠٪ في ١٩٨٠.**

وهكذا نجد حاليا ، أنه بانتقال السيطرة على منابع النفط - في نسبة متزايدة من الدول - من الشركات الكبرى الاحتكارية الى حكومات الدول المنتجة ، أصبحت كميات متزايدة من انتاج النفط الداخل التجارة العالمية ، تجد طريقها الى المستهلك خارج سيطرة الشركات الكبرى الاحتكارية ، أو بمعنى خارج القنوات الداخلية المغلقة للتكتل البترولي الاحتكاري العالمي . فقلد اصبحت هناك دول ذات سيادة على ثرواتها النفطية ، تحدد كل منها على حده برامج انتاجها من النفط على حسب احتياجاتها.ومن هنانجد أن التخطيط المشترك للاستثمارات عند منابع النفط قد فقد ، وكذلك التنسيق بين القرارات الاستثمارية للمراحل المتعاقبة للصناعة أصبح غائبا . وبالتالي أصبح من الصعب الموازنة بأسلوب مخطط بين حجم الامدادات بالمراحل المختلفة للصناعة ومتطلبات الاستهلاك النهائي . فلقد فقدت الصناعة ما كان سائدا

---

* Pablo Reimpell, Future Structure of the Oil Industry, The Fourth Oxford Energy Seminar, 30th August-10th Sep.1982, Oxford,1982.

** جيمس جنسن ، ارتفاع الاسعار بعد ١٩٧٨ أدخل سوق النفط مرحلة مطولة من الطلب المتراجع - عالم النفط - المجلد الرابع عشر- العدد ٣٢ .

من قبل من تكامل رأسي وأفقي ، ينسق بين القرارات الاستثمارية بالمناطق المختلفة وللمراحل المتعددة ، بما يوازن بين الامدادات والمتطلبات .

واقترن هذا الوضع بتعدد نوع وعدد المتعاملين في السوق العالمي للنفط. فبجانب الشركات الكبرى الاحتكارية للنفط ، نجد حكومات الدول المنتجة للنفط ، سواء دول الاوبك أو الدول المصدرة من خارج الاوبك، ونجد شركات النفط المستقلة ، وشركات النفط الوطنية للدول المستوردة ، والتجار المضاربين ، علاوة على حكومات الدول المستوردة . فالى عهد قريب كانت تتولى السبع أو الثماني الشركات الكبرى الاحتكارية للنفط تصريف حوالي ٨٠ - ٩٠ ٪ من صادرات الاوبك من النفط ، على حين نجد حاليا ان رقم المتعاملين قد ارتفع الى حوالي مائة وخمسين ، وأصبح يتعين على كل دولة من دول الاوبك ان تتعامل مع حوالي ٢٠ : ٤٠ جهة مختلفة * .

يضاف الى ذلك ، اختفاء ما كان سائدا الى حوالي منتصف عقد السبعينات من عقودتوريد طويلة الاجل بين شركات النفط ،والتي كان بمقتضاهاتقوم الشركاتالكبرى الاحتكارية بمد الشركات الامريكية المستقلة والشركات الاوربية واليابانية باحتياجاتها بناء على عقود طويلة الاجل . ولقد حلت محل تلك العقود الصفقات الثنائية ، والعقود قصيرة الاجل (يضاف اليها العقود المتوسطة الاجل خلال فترات عجز الامدادات) ، وظهرت الصفقات المباشرة مع حكومات الدول المستهلكة ، والصفقات المرتبطة بتسهيلات مع الدول النامية . واتجهت بعض الدول المنتجة ، وبعض المتعاملين في السوق، سواء كان من شركات النفط (الاحتكارية أو المستقلة أو الوطنية) او الدول المستهلكة أو التجار أو المضاربين الى البيع أو الشراء المباشر من السوق الفوري (Spot market)من اجل الموازنة بين الامدادات والمبيعات التعاقدية ، أو الموازنة بين المشتريات التعاقدية والاحتياجات، "و/أو" لمجرد الاستفادة من الفروق المؤقتة بين السعر التعاقدي وسعر السوق الفوري . ومن هنا ابتدأت السوق الفورية في احتلال أهمية كبيرة ، كسوق تجارية تعالج اختلال التوازن بين الامدادات والاحتياجات النفطية في السوق التعاقدية . وأصبحت اسعارها صعودا وهبوطا تعطي مؤشرا عن مدى اتجاهات التوازن بين العرض

---

* R. Mabro, The Changing Nature of the Oil Market and OPEC Policies, MEES, supplement to Vol. XXV, No. 49, 20 Sep. 1982.

والطلب . وان كانت موءشراتها تعتبر مبالغا فيها،نتيجة لطبيعة وظيفتها في التعامل في كميات حدية ، ونتيجة لما يشوبها من اتجاهات للمضاربة ، وموءشرات سيكولوجية ، مما قد يضر أحيانا ، ويوءثر على استقرار السوق .

فباختصار نجد أن فقدان ما كان يوجد سابقا من تكامل رأسي وأفقي في صناعة النفط، واختفاء ما كان يربط المتعاملين في السوق من عقود طويلة الاجل ، علاوة على تنوع وزيادة عدد المشترين وكذلك البائعين،مع تنوع وزيادة عدد الصفقات ، كل هذه التغيرات الهيكلية الهامة ، أدت الى تفتت القرارات ، واختفاء المركزية ، وما تتضمنه من تخطيط وتنسيق واستقرار وموازنة بين العرض والطلب . فزيادة عدد المتعاملين ،وزيادة عدد الصفقات ، وقصر آجالها، توءدي الي زيادة التنافس خلال فترة شح العرض ، مما يعمل على تصاعد الاسعار، وعلى العكس من ذلك ، فتوءدي خلال فترات تخمة السوق الى هبوط الاسعار بصورة مبالغ فيها ، نتيجة لضعف درجة التزام المشتري ، مما يعمل على الضغط بقوة على الاسعار . علاوة على التفاوت بين أغراض واهتمامات ومصالح المتعاملين العديدين في السوق ، والتي تجعل كل منهم يسلك سياسة معينة ،قد توءدي الى عدم الاستقرار ، أو الاضرار بتوازن السوق ومصالح الآخرين .

جهاز التسعير

ما تميز به هيكل السوق العالمي للنفط حتىنهاية عقد الستينات ، من سيطرة رئيسية لشركات النفط الكبرى الاحتكارية ، جعل في امكان هذا العدد المحدود من الشركات المتكاملة رأسياوأفقيا ، أن يتولى دون منازع طوال حقبة طويلة من الزمن ، أمر تحديد وادارة الاسعار العالمية للنفط ، عند مستويات منخفضة ومستقرة . ولقد كان هذا الامر ميسرا ، وفي استطاعة هذه الشركات ان تتولاه . حيث كان في مقدورها تحييد سعر النفط ، المحدد بمعرفتها ، عن أي تقلبات في الطلب (زادت أو نقصت) ، وذلك لامكان هذه الشركات التحكم في عرض النفط ، بحيث يمكن ان يتوافق على الدوام مع حجم الطلب المتوقع عليه ، بما تتمتع به هذه الشركات مجتمعة من سيطرة على منابع النفط في المناطق الانتاجية المختلفة ، ولمرونتها الفائقة على زيادة أو نقص انتاجها من المناطق المختلفة ، دون قيود من جانب حكومات الدول المنتجة .

ومن الطبيعي أن لا نتصور أن يكون في امكان هذه الشركات فرض أسعار

اصطناعية كهذه ، بمعزل عن القوى والمصالح السياسية والاقتصادية العالمية ، التي كانت مسيطرة طوال هذه الحقبة الزمنية ، فصياغة الاسعار،بما وضع لها من قوالب وهمية ، كان يتفق على الدوام مع مصالح الدول الغربية في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث • وما التغير في تلك القوالب الوهمية ، بالانتقال مما سمي بنظام نقطة الاساس الوحيدة ، الى نقطة الاساس المزدوجة ، ثم الى نظام نقطة المساواة ، الا انعكاس لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لدول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، وانعكاس لما حدث من تطور في توازن القوى السياسية التي وراء هذه المصالح • فقبل الحرب العالمية الثانية عندما كانت الولايات المتحدة الامريكية تقوم بتصدير النفط الى النصف الشرقي من الكرة الارضية ، وضعت الشركات الكبرى الاحتكارية للنفط أسعارها للنفط المصدر على أساس نقطة الاساس الوحيدة* ، وذلك لحماية صناعة النفط الامريكية المحلية من منافسة النفط الاقل تكلفة انتاجية والاقرب الى الاسواق ، وكذلك بما عاد على الشركات الاحتكارية من ارباح هائلة • ثم بعد ذلك اثناء الحرب العالمية الثانية استخدام نظام نقطة الاساس المزدوجة **، وذلك تحت ضغط الحكومة الانجليزية ، لتخفيض تكلفة الوقود اللازم لمعداتها الحربية الموجودة في منطقة البحر الابيض المتوسط والخليج العربي• ومن بعد الحرب العالمية الثانية ابتكر نظام نقطة المساواة ، وحرك بصورة متتابعة نحو الغرب ، من جنوة في ايطاليا ثم الى لندن ومرة اخيرة الى نيويورك***، وذلك كاجراء لفرض سعر أكثر تناقصا ، للنفط المصدر من

---

* هي: أن تحدد أسعار النفط الخام في العالم ، بمستويات تعادل اسعار النفط المشابه له في خليج المكسيك مضافا اليه تكلفة نقله من المكسيك الىنقطة وصول النفط، وذلك بغض النظر عن المصدر الفعلي ، المصدر منه النفط ، أو تكلفة انتاجه ، أو تكلفة نقله •

** بالاعتراف بمنطقة الخليج العربي (عبدان - رأس تنورة) كنقطة أساس ثانية • يحدد عندها السعر على نفس مستوى اسعار خليج المكسيك ، وبالتالي احلال تكاليف النقل الفعلية محل تكاليف النقل الوهمية ، مما ادى الى خفض تكلفة بترول الشرق الاوسط باوربا•

*** عند نقطة المساواة يتعادل سعر نفط الخليج العربي مضافا اليه أجور نقله الى هذه النقطة مع سعر بترول الولايات المتحدة في خليج المكسيك مضافا اليه أجور نقله الى نفس النقطة • ومن ثم فان النقل المتتابع لنقطة المساواة جهة الغرب ، يعني تناقص متتابع في السعر المحدد لنفط الخليج ، بما يعادل فرق أجور الشحن بين كل نقطتين •